حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٩

الثروة الحيوانية في الميزان

تسهم الثروة الحيوانية بنحو ٤٠ في المائة من القيمة العالمية للإنتاج الزراعي، وتدعم سبل عيش ما يقرب من مليار شخص وأمنهم الغذائي. ونتيجة التزايد السريع في مستويات الدخل والتحضر، المترافق مع النمو السكاني، يتصاعد الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى في العديد من البلدان النامية. كما أن عوامل العرض، مثل عولمة سلاسل الإمداد بالأعلاف، والأصول الوراثية، وغيرها من أنواع التكنولوجيا، تسهم بدورها في تحول هيكل القطاع.

غير أن النمو والتحول السريعين في قطاع الثروة الحيوانية يجريان في ظل فراغ مؤسسي. فغالباً ما تجاوزت، إلى حد كبير، سرعة التغير قدرة الحكومات والمجتمعات على توفير الإطار السياساتي والتنظيمي اللازم لضمان تحقيق توازن ملائم بين توفير السلع الخاصة والسلع العامة. وكانت النتيجة حالات فشل نُظمية، تبدت في الاستبعاد الاجتماعي، وحدوث أضرار بيئية واسعة النطاق، والتهديدات المحدقة بالصحة البشرية.

وثمة انقسام متعاظم ناشئ: فكبار المنتجين الصناعيين يخدمون الأسواق المتنامية الحيوية، في حين يواجه الرعاة التقليديون وأصحاب الحيازات الصغيرة خطر التهميش، رغم استمرارهم في كثير من الأحيان في دعم سبل العيش المحلية وتوفير الأمن الغذائي. وفي العديد من أنحاء العالم، وفي غياب حوكمة قوية، يؤدي التحوّل في قطاع الثروة الحيوانية إلى حالات فشل الأسواق المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية والصحة العامة. وكان هناك افتقار إلى تدابير لتصحيح فشل الأسواق عموماً؛ وفي بعض الحالات، أدت الإجراءات الحكومية إلى تشويه الأسواق.

وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز حوكمة قطاع الثروة الحيوانية، إلى جانب توفير مستويات كافية من الاستثمارات العامة والخاصة. وثمة ثلاثة مجالات بارزة تتطلب اهتمام كل الجهات صاحبة الشأن، وهي: تسخير إمكانية النمو المتصاعد في الطلب على الثروة الحيوانية من أجل التخفيف من حدة الفقر والنهوض بالأمن الغذائي؛ وتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية؛ والنهوض بالجهود المبذولة لمكافحة الأمراض الحيوانية.

الرسائل الرئيسية

- يشهد قطاع الثروة الحيوانية توسعاً سريعاً ناجماً عن النمو السكاني وعن تزايد الرخاء والتحضر.
- تدعو الحاجة إلى تدابير حاسمة من أجل تلبية الطلب المتزايد بطرق تتسم بالاستدامة البيئية وتسهم في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الصحة البشرية.
- من الواجب تعزيز مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التخفيف من حدة الفقر من خلال التدابير المناسبة لإصلاح السياسات والاستثمارات ضمن إطار السياسات العامة للتنمية الريفية.
- ينبغي تعزيز حوكمة قطاع الثروة الحيوانية لكي تتسم تنميته بالاستدامة البيئية، وبالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في آن معا.
- من الواجب تدارك الإهمال الذي تعاني منه نظم صحة الحيوان في العديد من أنحاء العالم، وإشراك المنتجين على مختلف المستويات في وضع البرامج المتعلقة بالأمراض الحيوانية وسلامة الأغذية.

يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
ISBN: 978-92-5-606215-4
ISSN 0256-1190

١٧٦ صفحة
٢١٠ × ٢٩٧ملم، غلاف ورقي

يتوافر أيضا باللغات:
الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية

المواضيع المطروحة:
الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الاقتصادية

يهدف تقرير حالة الأغذية والزراعة، وهو أبرز المطبوعات السنوية الرئيسية التي تصدرها المنظمة، إلى تزويد جمهور واسع النطاق بتقديرات مستندة إلى العلم ومتوازنة للمسائل المهمة في ميدان الأغذية والزراعة. وتحتوي كل طبعة من هذا التقرير على استعراض شامل، وسهل المنال في الوقت ذاته، لموضوع مختار من الموضوعات ذات القيمة البالغة بالنسبة للتنمية الزراعية والريفية وللأمن الغذائي العالمي. ويُستكمل ذلك باستعراض مجمل للحالة الراهنة للزراعة على مستوى العالم.

www.fao.org

نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية الرئيسية في البلدان النامية، ١٩٦١–٢٠٠٥

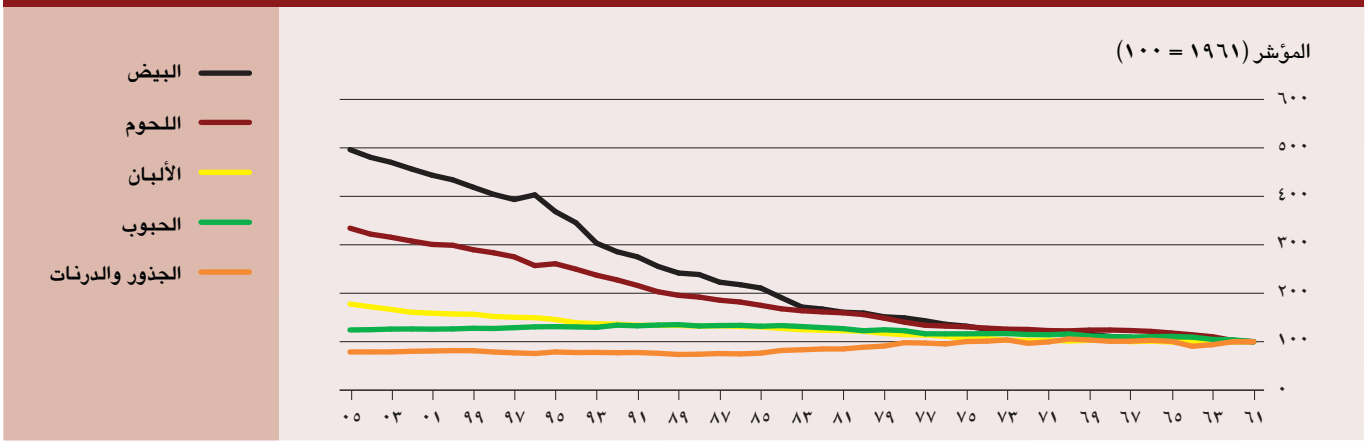

ويسهم قطاع الثروة الحيوانية إسهاماً مهماً في **الأمن الغذائي والحد من الفقر**. غير أن بإمكانه عمل المزيد إذا ما توافرت السياسات الحكيمة، والتدابير الإصلاحية في ميدان السياسات والمؤسسات، والاستثمارات الضخمة العامة منها والخاصة التي ترمي إلى تحقيق ما يلي: (١) تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من الفرص التي يوفرها نمو القطاع؛ (٢) حماية الأسر الأشد فقراً التي تشكل الثروة الحيوانية بالنسبة لها شبكة أمان هامة؛ (٣) تطبيق سياسات عامة للتنمية الريفية لتيسير انسحاب العديد من مربي الحيوانات من القطاع.

ويفرض الإنتاج الحيواني ضغوطاً متزايدة على **الموارد الطبيعية**، أي الأرض، والماء، والهواء، والتنوع البيولوجي. ويتطلب الأمر تدابير علاجية لتشجيع توفير السلع العامة مثل الخدمات القيمة للنظم الإيكولوجية والحماية البيئية. وسيشتمل ذلك على معالجة حالات فشل السياسات والأسواق واستحداث وتطبيق حوافز وعقوبات مناسبة. وتسهم الثروة الحيوانية في تغير المناخ كما أنها ضحية من ضحاياه. وبإمكان القطاع أن يلعب دوراً رئيسياً في التخفيف من آثار هذا التغيُّر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا المحسّنة، المصحوب بحوافز اقتصادية مناسبة، إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تتسبب فيها الثروة الحيوانية.

وبعض خدمات صحة الحيوان هي سلع عامة من حيث أنها تحمي صحة الإنسان والحيوان ومن ثم تعود بالفائدة على المجتمع ككل. وتؤدي الأمراض الحيوانية إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية، وإحداث اختلال في الاقتصادات المحلية والقطرية، وتهديد الصحة البشرية، وتفاقم الفقر. وقد عانت نظم صحة الحيوان من الإهمال في العديد من أنحاء العالم، مما أدى إلى أوجه ضعف مؤسسية وإلى ثغرات في المعلومات، فضلاً عن نقص في الاستثمارات في السلع العامة ذات الصلة بصحة الحيوان. ومن الواجب إشراك المنتجين على مختلف المستويات، بما في ذلك مربو الحيوانات الفقراء، في وضع البرامج المتعلقة بالأمراض الحيوانية وسلامة الأغذية.

وبغية معالجة المسائل التي تواجه القطاع، يتعين اتخاذ التدابير اللازمة على كل المستويات، وذلك من المستوى المحلي، مروراً بالمستويين الإقليمي والقطري، وانتهاء بالمستوى الدولي. ويعتبر إعداد جدول أعمال، تدعمه الحكومات والمؤسسات الدولية والجهات المانحة المتعددة والثنائية وأصحاب الشأن في المجتمع المدني، خطوة أولى حاسمة على طريق إرساء قطاع للثروة الحيوانية يتسم بما يلي: حوكمة أفضل؛ وعملية إنمائية أكثر شمولا؛ ومستويات من الاستثمار تتناسب مع أهمية القطاع وما يواجهه من تحديات؛ وتعاون دولي أفضل.

VK6960Ar/1/12.09/10

Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla,
00153 Rome, Italy
Tel.: +39 06 57051

لمزيد من المعلومات: esa-publications@fao.org
العلاقات مع وسائل الإعلام: publications-media@fao.org
كتالوج مطبوعات المنظمة: www.fao.org/icatalog/inter-e.htm
الموقع الشبكي: www.fao.org